رسالة مخبر الديمقراطية وجهت إلى رئاسة الحكومة عبر البريد الإلكتروني في 12 ماي 2014 حول مسار شراكة الحوكمة المفتوحة

الموضوع: تمشي عملية اختيار أعضاء لجنة التوجيه الممثلة للمجتمع المدني

إلى عناية السّيد خالد السلامي ممثل رئيس الحكومة في موضوع مسار شراكة الحوكمة المفتوحة

سيّدي الفاضل،

لقد تابعنا مختلف النقاشات التي تمت حول تدخل المجتمع المدني في مسار شراكة الحوكمة المفتوحة و نحن سعداء بسعي الدولة إلى إدماج المجتمع المدني في هذا المسار.

و لكن، نعتقد أنه من غير المنطقي أن تنقل الدولة المسؤولية لبعض جمعيات المجتمع المدني لتتصرف بنفسها وتختار بمفردها ممثلين عنها في لجنة التوجيه. نعتقد أنّ مثل هذه الإجراء:

1) غير شفاف
2) مصدر للخلافات داخل المجتمع المدني
3) مصدر إرباك في العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة.

إنّ المجتمع المدني متنوع و مختلف و لا ينحصر في الجمعيات التي حضرت آخر اجتماع.

و بما أنّه لم يصدر إعلان رسمي و عام (حسب علمي) من قبل الدولة يسمح للمجتمع المدني المهتم بالتعريف بنفسه و التسجيل في قائمات فإننا نعتبر، إذا، هذا التمشي غير شفاف و غير مبني على وسائل رسمية .

إذا كنت مخطئة و إذا وُجد إعلان عام و رسمي أعتذر إليكم و آمل النفاذ إلى هذه المعلومة حتى نتمكن من نشرها على موقعنا و على صفحة الفايسبوك.

إنّ البلاغ الصادر عن مجموعة TnOGP و الذي شاركنا فيه لا يعوض، بكل تأكيد، أي إعلان رسمي من قبل الدولة.

ليس من مهام المجتمع المدني تعويض الدولة التي يجب أن تتحمل جميع مسؤولياتها.

لذا ندعو الدولة لإصدار إعلان عام و رسمي ينشر في الصحف تدعو من خلاله المجتمع المدني المهتم بالموضوع إلى التسجيل لدى الدولة.

كما ندعو الدولة إلى إحداث برنامج على الواب لقبول هذه التسجيلات التي ستسمح بمتابعة الاستشارات اللاحقة.

علاوة على ذلك، نعتبر أنه على الدولة تحمّل مسؤولياتها في عملية اختيار أعضاء لجنة التوجيه.

فإنّه من غير المنطقي أن يطلب منا الاختيار فيما بيننا و أن نتصرّف في الأمر. فبالإضافة إلى النقص في التناسق و الشفافية فإنّ مثل هذا التمشي يقوي الخلافات و الارباك بين جمعيات المجتمع المدني من ناحية و بين الدولة و المجتمع المدني من ناحية أخرى.

أودّ القول هنا أنه لا يجب علينا الخجل من هذه الخلافات داخل المجتمع المدني فهو ليس كتلة واحدة و تنوعه هو عامل لثرائه. لذلك لا يمكن للدولة أن تطلب من "المجتمع المدني" اتخاذ قرارات عوضا عنها.

يمكن أن يكون أعضاء المجتمع المدني سندا و مصدرا قويا للاقتراحات و حتى لتقديم النقد البناء لمساعدتكم على إيجاد التمشي الأفضل و لكن لا يمكنهم في أي حال من الأحوال تعويض الدولة التي يجب أن تبقى مسؤولة عن نمط الاختيار.

بعد الإعلان الرسمي و العام و بعد وضع قائمة كاملة لأعضاء المجتمع المدني المهتمين (ربما عبر برنامج على شبكة الانترنت) فإننا نقترح بأن تطلب الدولة رسميا من المسجلين في آجال محددة تقديم مقترحاتهم الخاصة حول آليات عملية اختيار أعضاء لجنة التوجيه التي ستمثل المجتمع المدني.

يمكن أن نُخطط لسلسلة من اللقاءات الضيقة لمناقشة هذه المقترحات. ثم يرجع للدولة بالنظر اختيار الطريقة الأنسب و تحمل مسؤوليات هذا الاختيار لاحقا.

نرفض أن تتخلى الدولة عن مسؤوليتها لصالح بعض جمعيات المجتمع المدني (حتى لو كنا ضمن هذه الجمعيات) فنحن نؤمن أنه ليس من مهامنا تحمل هذه المسؤولية. دورنا يتمثل في الاقتراح و المتابعة و النقد و التحسيس و لكن، بكل تأكيد، ليس اتخاذ القرارات عوضا عن الدولة.

من جانبنا، ولأننا نأمل أن يكون هذا المسار شاملا و موحدا قدر الامكان، انخرطنا منذ البداية في فكرة تحالف لإيصال صوت واحد. لكن هذا الاختيار لا يهم الدولة. هذا توجهنا الداخلي و إذا رغبت بعض الجمعيات في البقاء خارج هذا التحالف فهي حرة في ذلك و يجب أن يتاح لها بأن تكون لها قوة الاقتراح و المشاركة في عملية الاختيار التي تُقرر من قبل الدولة.

إنّ التحالف، إذا تواصل أم لا، أمر ليس له علاقة بتمشي الدولة بخصوص مسار شراكة الحوكمة المفتوحة. يجب أن تتخذ الدولة قراراتها بخصوص عملية الاختيار بغض النظر عن وجود التحالف من عدمه، فهذا أمر يهمنا نحن فقط.

إننا نؤكّد على ضرورة وجود إعلان رسمي و على ضرورة التسجيل المسبق لكل الجمعيات المهتمة في أيّ استشارة و في كل قرار يهم عملية اختيار أعضاء لجنة التوجيه و إلاّ فإنّ كل مسار شراكة الحوكمة المفتوحة، الذي يقوم على فكرة الشفافية، سينكر الفكرة التي ولد منها و يدافع عنها.

في حال استقرت الدولة على كيفية اختيار الأعضاء فإنّ الجمعيات التي سبق لها أن سجّلت تستطيع الترشح، إذا رغبت في ذلك، لعضوية لجنة التوجيه.

إننا نوصي بأن تأخذ عملية الاختيار بعين الاعتبار جانبان:

1) إسناد نقاط لمعايير محددة،
2) إسناد نقاط حسب تصويت الجمعيات المسجلة في برنامج الواب.

نعتقد أن نسبة من العدد المتحصل عليه يجب أن ترتبط بالتصويت و إلاّ فإنّ فكرة "الممثلين" عن المجتمع المدني لن يكون لها أي معنى.

هذا هو مقترحنا و نؤكد مرّة أخرى على أنّ القرار النهائي المتعلق بعملية الاختيار (و ليس الاختيار في حد ذاته) يجب أن يعود للدولة التي يجب أن تتحمّل المسؤولية الكاملة. و نبقى على ذمتكم و على ذمة زملائنا، أعضاء الجمعيات الأخرى، لمزيد مناقشة هذا المقترح.

إننا نعتقد أنّ الرغبة في تسريع الأشياء لا يجب أن تكون على حساب الفاعلية و التناسق و الشفافية و لا أن تكون مصدر لُبس حول مسؤوليات الفاعلين.

في انتظار ردكم.

بكل إخلاص

فرح حشاد

رئيسة مخبر الديمقراطية